

قرار رئيس جمهورية مصر العربية

بالقانون رقم ٧٤ لسنة ٢٠١٣

بإنشاء كلية طب بالقوات المسلحة

رئيس الجمهورية المؤقت

بعد الاطلاع على البيان الصادر عن القيادة العامة للقوات المسلحة
في الثالث من يوليو ٢٠١٣ :

وعلى الإعلان الدستوري الصادر في الثامن من يوليو ٢٠١٣ :

وعلى قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٤ لسنة ١٩٦٨ بشأن القيادة والسيطرة
على شئون الدفاع عن الدولة وعلى القوات المسلحة والقوانين المعدلة له :

وعلى قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٢٣٢ لسنة ١٩٥٩ في شأن شروط الخدمة
والترقية لضباط القوات المسلحة والقوانين المعدلة له :

وعلى قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ في شأن تنظيم الجامعات
والقوانين المعدلة له :

وعلى القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٧٥ بإصدار قانون التقاعد والتأمين والمعاشات
للقوات المسلحة والقوانين المعدلة له :

وبعد موافقة مجلس الوزراء :

قرر

القانون الآتي نصه:

(الفصل الأول)

إنشاء الكلية وإدارتها

(المادة الأولى)

تنشأ كلية طب بالقوات المسلحة ، وتعد أحد مراكز الدراسات والأبحاث الطبية

والعلوم المساعدة بالقوات المسلحة وتحتضر بالآتي :

(أ) تخرج ضباط أطباء تتوافق فيهم الكفاءة العلمية والعملية والعسكرية لتولى
الوظائف الطبية بالقوات المسلحة .

(ب) عقد الدراسات العليا الطبية والفنية حسب احتياجات القوات المسلحة
ومنح درجات الدبلوم والماجستير والدكتوراة في المجالات الطبية المختلفة .

(ج) تأهيل وإعداد الضباط الأطباء بالاشتراك مع الأكاديمية الطبية العسكرية
للعمل ضمن أعضاء هيئة التدريس بالكلية .

(د) إجراء البحوث الطبية والإكلينيكية والتطبيقية التي تتصل بنواحي الدراسة .

(ه) إجراء الدراسات المستحدثة في المجالات الطبية وفي مجالات العلوم الطبية المساعدة المختلفة .

(و) الاشتراك مع الجهات والهيئات الأكادémie والعسكرية المختصة في تخطيط وتطوير التعليم الطبي .

الاختصاصات الأخرى التي تحدد بقرار من المجلس الأعلى للكلية .

ويصدر بتحديد تبعية الكلية قرار من وزير الدفاع .

(المادة الثانية)

يتولى إدارة الكلية وتنظيم شؤونها :

(أ) المجلس الأعلى للكلية .

(ب) مجلس الكلية .

(ج) مجلس التعليم .

(د) مدير الكلية .

(المادة الثالثة)

المجلس الأعلى للكلية هو المنوط به وضع سياسات العمل داخل الكلية ،
وتحديد أقسامها ، وتنظيم ضوابط ومجالات منح سائر الدرجات العلمية ،
واقتراح اللائحة الداخلية وإصدار اللوائح المنظمة للشؤون الفنية والإدارية والمالية .

ويُشكل المجلس الأعلى للكلية برئاسة وزير الدفاع وعدد من الأعضاء العسكريين وعد خمسة من الأساتذة بكليات الطب الجامعات المصرية يرشحهم المجلس الأعلى للجامعات . ويصدر وزير الدفاع قراراً بتشكيل المجلس بناءً على عرض مدير الكلية .

(المادة الرابعة)

يُعين مدير الكلية بقرار من وزير الدفاع ، ويشترط أن يكون حاصلاً على درجة الدكتوراة في الطب والجراحة ، أو ما يعادلها ، من إحدى الكليات المعترف بها ومشهوداً له بالكفاءة العلمية والعسكرية والإدارية .

(المادة الخامسة)

تصدر اللائحة الداخلية للكلية بقرار من وزير الدفاع ، بناءً على اقتراح المجلس الأعلى للكلية ، وتشمل جميع القواعد المنظمة للدراسة والعمل بالكلية وعلى الأخص الأحكام المتعلقة بالمسائل الآتية :

(أ) تنظيم وإدارة الكلية .

(ب) سائر اختصاصات المجلس الأعلى للكلية ، واحتياطات مدير الكلية ونوابه .

(ج) تشكيل واحتياطات وسلطات :

١ - مجلس الكلية .

٢ - مجلس التعليم .

٣ - مجلس القسم .

٤ - رئيس مجلس القسم .

(د) تحديد شروط قبول واستمرار الطلبة بالكلية وأعدادهم .

(ه) هيئة التدريس .

(و) مقررات الدراسة وتوزيعها على السنوات الدراسية وال ساعات المخصصة لكل منها .

(ز) القواعد العامة لنظم الدراسة والامتحانات والإشراف على الرسائل .

(ح) الدرجات والشهادات العلمية وشروط الحصول عليها .

(ط) المكافآت والحوافز .

(ى) الجرائم التأديبية والانتضباطية وعقوباتها وسلطات توقيعها .

(ك) تحديد بداية ونهاية السنة الدراسية .

(الفصل الثاني)

أحكام القبول بالكلية ونظام الدراسة بها

(المادة السادسة)

يختار طلبة الكلية من بين المتقدمين من المصريين الحاصلين على شهادة إتمام الدراسة الشانوية العامة والأزهرية ، أو ما يعادلها من الشهادات ، طبقاً لقرار المجلس الأعلى للجامعات ، بالقبول في كليات الطب المناظرة بالجامعات المصرية ، بمراعاة النسبة المئوية لمجموع درجات النجاح ، ويجب أن يجتاز الطالب الاختبارات الطبية والبدنية وغيرها من الاختبارات وذلك كله وفقاً للشروط والأوضاع التي تحددها اللائحة الداخلية للكلية .

(المادة السابعة)

يجوز لوزير الدفاع قبول طلبة من غير المصريين للدراسة بالكلية، على أن يكونوا مستوفين لشروط القبول بها ، وينحون عند تخرجهم ذات الرتبة المقررة لأقرانهم من المصريين .

(المادة الثامنة)

تحمل الدولة نفقات تعليم وتدريب وكسوة وإطعام وعلاج وإيواء وانتقال الطلبة أثناء الدراسة .

ويؤدي الطالب في بداية كل سنة دراسية مبلغًا يحدده مجلس الكلية مقابل الاشتراك في الأنشطة الثقافية والعلمية والرياضية والاجتماعية .

وللمجلس تحديد الحالات التي يُعفى الطالب فيها من أداء كل أو بعض هذا المبلغ .

(المادة التاسعة)

يُمنع طلبة الكلية مكافآت شهرية تعادل أول راتب رتبة الملائم والتعمويضات المقررة قانوناً وذلك اعتباراً من التاريخ الذي تفتح فيه هذه الرتبة لأقرانهم من خريجي الكلية الخريبة ويشترط لذلك أن يكون الطالب قد أمضى دراسته بنجاح .

(المادة العاشرة)

يُمنح الطلبة المتفوقون مكافأة سنوية وفقاً للشروط والأوضاع التي تحددها اللائحة الداخلية .

(المادة الحادية عشرة)

يُفصل الطالب من الكلية في الحالات الآتية :

- (أ) الحكم على الطالب بحكم قضائي نهائى في جريمة مخلة بالشرف .
- (ب) فقد أى شرط من شروط القبول بالكلية .

(المادة الثانية عشرة)

يجوز لمجلس الكلية أن يقرر فصل الطالب من الكلية في الحالات الآتية:

- (أ) ارتكاب الطالب جريمة تخل بانضباط الكلية ولوائحها وأوامرها المستديمة.
- (ب) عدم الصلاحية للحياة العسكرية.
- (ج) رسب الطالب سنتين دراسيتين متتاليتين أو منفصلتين.
- (د) إذا رأى مجلس الكلية أن مقتضيات الصالح العام تحتم فصله لفقده الثقة والاعتبار.

وفي جميع الأحوال يصدر قرار الفصل مسبباً من مجلس الكلية بأغلبية آراء ثلثي أعضاء المجلس، وذلك بعد سماع أقوال الطالب وتحقيق دفاعه.

ويجوز للطالب التظلم من قرار الفصل إلى وزير الدفاع، ولا يعتبر قرار الفصل نهائياً إلا بعد تصديق وزير الدفاع عليه.

(المادة الثالثة عشرة)

يجوز قبول استقالة الطالب بعد موافقة مجلس الكلية، ويلتزم الطالب بسداد النفقات الفعلية التي تكلفها أثناء المدة التي قضتها بالكلية حتى تاريخ تقديم الاستقالة.

ويسرى الالتزام بأداء النفقات المشار إليها في جميع حالات فصل الطالب فيما عدا الفصل لمقتضيات الصالح العام لفقده الثقة والاعتبار، أو لعدم اللياقة الطبية، أو لعدم الصلاحية للحياة العسكرية، فيلزم الطالب وولى أمره متضامنين بأداء النفقات المذكورة أو بعضها، وذلك بقرار مسبب من مجلس الكلية.

(الفصل الثالث)

الدرجات العلمية التي تمنحها الكلية

(الفرع الأول)

حكم عام

(المادة الرابعة عشرة)

تدرس الكلية المحتوى العلمي للمقررات الدراسية التي تدرس بكليات الطب بالجامعات المصرية سواء في مرحلة البكالوريوس أو الدراسات العليا وذلك بعد اعتمادها من المجلس الأعلى للجامعات المصرية.

ويجوز لمجلس الكلية إضافة مواد تخصصية أخرى .

(الفرع الثاني)

درجة البكالوريوس

(المادة الخامسة عشرة)

تنح الكلية درجة البكالوريوس في الطب والجراحة.

وتكون مدة الدراسة بالكلية في مرحلة البكالوريوس ذات المدة المقررة في كليات الطب بالجامعات المصرية.

ويؤدي الطالب التدريب الإكلينيكي وفترة الامتياز بالمستشفيات العسكرية التعليمية التي يصدر بتحديدها قرار من وزير الدفاع بناءً على اقتراح المجلس الأعلى للكلية.

(المادة السادسة عشرة)

يُمنح خريجو الكلية درجة البكالوريوس في الطب والجراحة المعادلة لذات الدرجة التي تمنحها كليات الطب بالجامعات المصرية وذلك بقرار من المجلس الأعلى للكلية وتسرى في شأنهم جميع الحقوق والمزايا المقررة للأطباء من خريجي الجامعات بما في ذلك حق القيد في نقابة الأطباء.

كما يُمنح خريجو الكلية شهادة إقامة الدراسة العسكرية.

(المادة السابعة عشرة)

يعين خريجو الكلية من المصريين تحت الاختبار في رتبة أقرانهم من خريجي الكلية الحربية الملتحقين معهم في ذات عام الالتحاق.
وتسرى في شأنهم أحكام قانون خدمة الضباط العاملين بالقوات المسلحة، على أن يصدر وزير الدفاع قراراً بالقواعد الخاصة بتحديد أقدميتهم.

(الفرع الثالث)

الدراسات العليا

(المادة الثامنة عشرة)

تقوم الكلية بعقد دراسات عليا للضباط الأطباء بالقوات المسلحة ولغيرهم من يرى المجلس الأعلى للكلية قبولهم في هذه الدراسات.

(المادة التاسعة عشرة)

تعقد الكلية الدراسات لنيل أيٍ من دبلومات التخصص وفقاً لأحكام اللائحة الداخلية.

وتكون مدة الدراسة في كل دبلوم من هذه дипломات سنة على الأقل.

(المادة العشرون)

تعقد الكلية الدراسات لنيل درجة الماجستير في أحد فروع التخصص الإكلينيكية وفي العلوم الطبية الأساسية، وتنظم الإشراف على البحوث المؤهلة لنيل هذه الدرجة، وذلك كله وفقاً لأحكام اللائحة الداخلية.

ويشترط لإجازة الدارس أن يكون عمله ذا قيمة علمية ولا يجوز أن تقل المدة الازمة لنيل هذه الدرجة عن سنتين وفقاً لأحكام اللائحة الداخلية.

(المادة الحادية والعشرون)

تعقد الكلية الدراسات لنيل درجة دكتور في الطب أو الجراحة أو درجة دكتور في العلوم الطبية الأساسية، وتنظم الإشراف على البحوث المؤهلة لنيل هذه الدرجة، وذلك كله وفقاً لأحكام اللائحة الداخلية.

ويشترط لإجازة رسالة الدكتوراة أن يقوم الطالب ببحوث مبتكرة في موضوع مدة سنتين على الأقل وذلك وفقاً لأحكام اللائحة الداخلية.

(المادة الثانية والعشرون)

درجات الدبلوم والماجستير والدكتوراة التي تمنحها الكلية معادلة لذات الدرجات العلمية التي تمنحها كليات الطب بالجامعات المصرية.

(المادة الثالثة والعشرون)

يُمنح بقرار من المجلس الأعلى للكلية بناءً على توصية مجلس الكلية الدارسون الذين أتموا الدراسة بنجاح للدبلومات أو لدرجتي الماجستير والدكتوراة هذه الدرجات بعد إجازة الدراسات أو الرسائل المقدمة منهم.

(الفصل الرابع)**أحكام عامة وختامية****(المادة الرابعة والعشرون)**

يعين أعضاء هيئة التدريس بالكلية بقرار من المجلس الأعلى للكلية بناءً على ترشيح مجلس الكلية، على أن يكونوا مستوفين لشروط التعين الواردة في القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ في شأن تنظيم الجامعات.

(المادة الخامسة والعشرون)

يُمنح القائمون بالتدريس والبحث بالكلية علاوة تدريس طبقاً للقواعد والشروط والأوضاع المقررة في الجامعات المصرية.

(المادة السادسة والعشرون)

يجوز إنشاء كليات جديدة في العلوم الصحية والطبية المساعدة المختلفة بقرار من رئيس مجلس الوزراء بناءً على عرض وزير الدفاع، وتسرى عليها أحكام هذا القانون. وتدرس هذه الكليات المحتوى العلمي للمقررات الدراسية المتخصصة التي تدرسها كليات مماثلة في الجامعات المصرية سواء في مرحلة البكالوريوس أو الدراسات العليا وذلك بعد اعتمادها من المجلس الأعلى للجامعات المصرية.

(المادة السابعة والعشرون)

تبدأ الدراسة بالكلية اعتباراً من العام الدراسي ٢٠١٤/٢٠١٣

(المادة الثامنة والعشرون)

ينشر هذا القرار بقانون في الجريدة الرسمية وتكون له قوة القانون وي العمل به اعتباراً من اليوم التالي لتاريخ نشره.

صدر برئاسة الجمهورية في ٥ رمضان سنة ١٤٣٤ هـ

(الموافق ١٤ يوليو سنة ٢٠١٣ م).

عدلى منصور